# أداء التجارة الخارجية العربية والبينية ( 2000-2004)

**أ.كبير سمية** *

**جامعة الجزائر**

**Résume :**

Le monde connaît ces dernières années des évolutions commerciales internationales spectaculaires (augmentations des flux d’échanges internationaux, les blocs commerciaux,l’OMC et ses commandes…). Face à ces évolutions, les pays arabes tentent de former eux aussi un bloc commercial par la création d’une zone de libre échanges (qui englobe la plupart des pays arabes) et ayant un objectif lointain d’atteindre une union économique arabe ; entre temps des bloc commerciaux régionaux se sont formes, tels que « le conseil de coopération des pays du golf » et « l’union du Maghreb »

A travers tous cela, que doivent faire les pays arabes pour améliorer leur participation dans le commerce mondiale et le commerce intra-arabes.

Nous allons répondre à cette problématique à travers les points suivants :

1/Les caractéristiques économiques des pays arabes

2/Les secteurs économiques dans le monde arabe

3/Les politiques du commerce extérieur des pays arabes

4/le commerce extérieur global des pays arabes

5/Le commerce extérieur intra-arabes

**مقدمة:**

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم كو ا مجموعة متجانسة ومتقاربة من حيث العادات والديانة والثقافة، كما أ ا تحتل موقعا استراتيجيا بما أ ا منطقة تربط ثلاثة قارات، بالإضافة إلى امتلاكها كفاءات اقتصادية واسعة سواء كانت مادية أوبشرية.

---

*أستاذة مكلفة بالدروس،مسجلة في الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. مايل: Soumi22us@yahoo.com

وبحصول الدول العربية على استقلالها السياسي، تبنت عدة خطط تنموية وذلك للنهوض بمجتمعا ا نحوالتقدم، إلا أن غالبيتها عجزت عن معالجة الخلل في البنية الهيكلية لاقتصاديا ا والتخلص من سمات التخلف والفقر رغم إتباع أغلبها إصلاحات ماكرو-اقتصادية وهيكلية، هذه الإصلاحات التي نتج عنها تحسن في بعض ا الات دون غيرها.

وفي ظل آليات وطبيعة النظام العالمي الجديد، تأكد للدول العربية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها لهذه المستجدات الدولية وما تطرحه من تحديات كثيرة على المنطقة العربية، وأصبح من العسر مواجهة كل دولة على حدى مع اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية وبروز التكتلات التجارية العملاقة بالإضافة إلى انتشار موجة حمائية جديدة في البلاد الصناعية. مقابل ذلك نرى أن الدول النامية – ومن بينها الدول العربية- مطالبة بتحرير تجار ا الخارجية، بمعنى آخر وأصح فتح أسواقها للمنتجات الأجنبية.

إنه لمن المؤسف أن تواجه وتتحمل الدول العربية أعباء تحرير تجار ا الخارجية في مناخ تجاري غير متكافئ، وذلك قد يعرقل دون شك الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت أغلبها بتطبيقها منذ ثمانينات ق20، وفي هذا الإطار قامت الدول العربية بتخفيض معدلات تعريفا ا الجمركية وإلغاء العوائق غير الجمركية.

أصبح إصلاح السياسات التجارية من المكونات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأن سياسة التجارة الخارجية ذات صلة مباشرة بالنموالاقتصادي والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتوازن ميزان المدفوعات.

لمواجهة هذه التحديات تحاول الدول العربية مند فترة طويلة الاتحاد فيما بينها لتكوين تكامل عربي؛ إلا أنه – ونظرا لأسباب عدة- لن يتم ذلك إذ لم تتوافر الإرادة السياسية والشفافية في اتخاذ الإجراءات. وما دامت هده الدول تابعة في معاملا ا التجارية للدول غير العربية لن يشجع ذلك المبادلات التجارية العربية البينية.

لقد بدأت البلاد العربية مرحلة جديدة للتكامل الاقتصادي وهي تقوم على أساس التكامل الإقليمي بين عدد محدود من البلدان بدلا من التكامل القومي بين كل البلاد العربية. فشهدت فترة ثمانينات ق20 ظهور ثلاثة تكتلات إقليمية عربية: مجلس التعاون الخليجي سنة 1981، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي سنة 1989.

**فماذا يجدر بالدول العربية القيام به اتجاه تحسين أداء تجار ا الخارجية سواء البينية أوالدولية؟**

هذا ما نسعى للإجابة عنه من خلال هذه الدراسة التي تهدف إلى الوصول إلى معرفة أداء السياسات التجارية الخارجية في الدول العربية، ومكانة هذه الأخيرة في النظام التجاري العالمي من خلال حصة تجارة هذه الدول ومدى تطورها خلال الفترة 2000-2004.
وعليه قمنا بتقسيم دراستنا إلى الأقسام التالية:
أولا/ خصائص الاقتصاد العربي
ثانيا/ القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي
ثالثا/ سياسات التجارة الخارجية للدول العربية
رابعا/ التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية
خامسا/ التجارة العربية البينية

## أولا: خصائص الاقتصاد العربي

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظرا لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يمتاز بتوفر الموارد الطبيعية (وخاصة مصادر الطاقة والثروات المعدنية). وقبل التطرق إلى هذه الخصائص نقوم بتقسيم العالم العربي أولا حسب المناطق الأساسية التالية: [1]

- **منطقة شمال إفريقيا:** تشمل كل من ليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا؛وهي تشكل دول "اتحاد المغرب العربي".
- **منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي**: تضم كل من مصر، والسودان، وجيبوتي.
- **منطقة الهلال الخصيب:** تضم كل من العراق، وسوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين؛ وتعتبر هذه البلدان الأكثر تطورا في الموارد البشرية من حيث التعليم والتدريب.
- **منطقة شبه الجزيرة العربية:** تشمل كل من السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر، واليمن؛ وتشكل هذه البلدان – باستثناء اليمن- "مجلس التعاون الخليجي" وهي دول غنية (دائما باستثناء اليمن) أين يعد دخل الفرد مرتفع مقارنة بدخل الفرد في الدول العربية الأخرى.

ويمكن ترتيب هذه الدول (في غياب إحصائيات كل من العراق وفلسطين) حسب قيمة ناتجها الداخلي الخام لسنة 2001 كما يلي: [2]

**الجدول (1) ترتيب الدول العربية حسب الناتج الداخلي الخام سنة 2001**

| | |
|---|---|
| 1- قطر | 10-الجزائر |
| 2- الامارات العربية المتحدة | 11- الأردن |
| 3- الكويت | 12- مصر |
| 4- البحرين | 13- المغرب |
| 5- السعودية | 14- سوريا |
| 6- عمان | 15- جيبوتي |
| 7- ليبيا | 16-اليمن |
| 8-لبنان | 17-السودان |
| 9- تونس | 18-موريطانيا |

**Revue Finances & Développement ;N°1 ;Mars 2003 ;p 12**

بالنسبة للخصائص المشتركة للدول العربية يمكن ذكر أهمها:

1. **التبعية الاقتصادية:** تعاني الدول العربية من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية منذ حصولها على الاستقلال السياسي، وتعتمد في اقتصاديا ا على تصدير المواد الأولية (كالبترول) واستيراد السلع الاستهلاكية؛ هذا ما يربط اقتصادها بالأسواق العالمية ومنه زيادة درجة الاعتماد على القوى الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة والإنتاج – كما سوف نراه لاحقا - ويرجع هذا الاختلال الذي ساد الهياكل الاقتصادية العربية إلى عدة أسباب، يمكن حصرها فيما يلي:(3)

- عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية
- استمرار وضع الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية
- عجز الميزان التجاري لمعظم الأقطار العربية
- وجود نقص في الغذاء بالنسبة لبعض الدول العربية مما جعلها تابعة غذائيا للخارج.
- استثمار عائدات البترول في الدول الغربية
- ارتفاع المديونية العربية لدى الدول الرأسمالية والبنك الدولي

2. **ضعف التبادل التجاري:** يمكن القول أن نسبة التجارة العربية البينية منخفضة مقارنة مع نسبة التجارة العربية الخارجية، وهذا راجع إلى ضعف العلاقات التجارية الناجمة

عن الحواجز الجمركية القائمة بينها وكذلك عن تماثل منتجا ا المصدرة؛ مما أدى إلى زيادة التنافس التجاري فيما بينها عوض التكامل. (4)

3. **سوء استغلال الموارد الاقتصادية:** رغم تمتع الدول العربية بموارد اقتصادية هامة المادية منها والبشرية، إلا أ ا غير مستغلة بطريقة عقلانية وبرشادة، ويظهر ذلك في نقص استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع مستوى البطالة، بالإضافة إلى سوء استعمال ايراد ا وعوائدها (خاصة العوائد النفطية) وعدم الرشادة في توزيعها حسب خطط تنموية وحسب الأولويات.

4. **التخلف التكنولوجي:** تعاني أيضا الدول العربية من التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة، وهذا لسوء تمويلها للمشاريع العلمية وعدم تشجيعها للبحث والتطوير بما فيه الكفاية، بالإضافة إلى سوء استغلال أصحاب المهارات العلمية وإهمالهم، الأمر الذي شجع على هجرة الأدمغة.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن تلخيص نقاط القوى والضعف للعالم العربي في الجدول الآتي:

**الجدول (2) : نقاط القوى والضعف للعالم العربي**

| نقاط القوى | نقاط الضعف |
|---|---|
| .توفر الطاقة<br>.أكثر من 300 مليون مستهلك في السوق<br>.إقليم يربط ثلاثة قارات (أوروبا،آسيا،وإفريقيا)<br>.أغلب فئة السكان شباب | .ندرة المياه<br>.الأمية<br>.التبعية الغذائية<br>.الاعتماد الكبير على المحروقات |

المصدر: KHELADI Mokhtar ; « Le pois économique du monde arabe en méditerranée » ;
الملتقى العلمي الدولي الثاني حول : اشكالية النموالاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيير- جامعة الجزائر- نوفمبر 2005؛ ص 63.

## ثانيا: القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي

تبقى أغلب الدول العربية مرتبطة كثيرا بالقطاع الأولي (الزراعة والاستخراج) وخاصة الزراعة المعيشية؛ بينما لم تنتشر الصناعة في كثير من المناطق بل كانت موجهة نحوإستراتيجية إحلال الواردات وتخصصت في فروع غير إستراتيجية ومتوفرة دوليا (مثل النسيج والمواد الغذائية ومواد البناء...).

أما فيما يخص الخدمات (القطاع الثالث) فيشمل الإدارات والسياحة خاصة، باستثناء بعض الدول الصغيرة مثل قطر أولبنان اللتان تحاولان السير في مجال خدمات ذات مستوى عالي.
سنتطرق إلى هذه القطاعات بتفاصيل أكثر:

1- **قطاع الزراعة:** تعتبر الزراعة من أهم اقتصاديات الدول العربية حيث تضم أكبر نسبة من العمال. يتضح من خريطة الوطن العربي أن معظم أراضيه صحراوية أوشبه صحراوية، محدودة الموارد المائية، ومساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية متفاوتة من دولة إلى أخرى؛ حيث نجد في شبه الجزيرة العربية وسواحل إفريقيا الشمالية تسودها زراعة القمح، الشعير، الزيتون، الكروم وبعض البقوليات.

كما تسود المناطق الزراعية المطرية الصيفية في السودان واليمن زراعة الذرة العريضة والذرة الرفيعة، السمسم والفول السوداني. أما الوديان والأ ار فتسودها زراعة القمح، الذرة، الشعير، البقول، القطن، المحاصيل الاستوائية كالبن والشاي والأناناس والموز. [5]

تنتشر زراعة الحمضيات على المناطق الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط (مصر، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، ولبنان) بينما الخضروات الطازجة كالبطاطا والطماطم فتوجه للاستهلاك الداخلي.

يعتبر القطن من أهم الثروات الزراعية في مصر والسودان والصومال. [6]

تحتل إذن الزراعة مركزا هاما في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية، اذ تمثل في ستة دول ذات الموارد الزراعية الوفيرة (حوالي 75.3% من إجمالي الناتج الزراعي في الدول العربية؛ أين تتصدر العراق المركز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 33.6%، يليه السودان بـ 33% ثم سوريا بـ 28% وموريطانيا بـ 22.6%. (لتفاصيل أكثر حول الزراعة في الوطن العربي( أنظر الملحق -1-)

**قطاع الصناعة:** تحتل الصناعة العربية المركز الثاني بعد الزراعة، والميزة التي تطبع هذا القطاع كونه مازال ضعيفا وقائما على الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي...) والتحويلية (الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس، الصناعات الكيماوية...). [7]

يساهم قطاع الصناعة في الحد من تداعيات ظاهرة الفقر، فالصناعة الاستخراجية تساهم في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية، وللخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي، وخدمات البنية الأساسية. كما تساهم الصناعة التحويلية في زيادة حجم التشغيل والإنتاج والدخول، وهوما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. (انظر إلى الملحق -1- للتعرف على أهم الثروات الأرضية في الدول العربية).

ظهرت في الدول العربية ثلاثة أنماط صناعية، انتهجت كل دولة أحد الأنماط وفي بعض الدول تم انتهاج نمطين متتالين أوحتى الأنماط الثلاثة. هذه الأنماط (وهي السياسات التجارية التي اتبعتها معظم الدول النامية) هي: سياسة إحلال الواردات، سياسة التوجه التصديري أوتشجيع الصادرات، وسياسة الصناعة التكاملية.(8)

2- **قطاع الخدمات:** نجد في هذا القطاع كل ما يتعلق بالإدارة، التجارة، النقل، السياحة، البحث، المالية...؛ وتضخم أحد هذه المكونات يمكن أن يخلق فكرة خاطئة عن تطور هذا القطاع (مثلما هوالحال بالنسبة لعدة دول عربية).

باستثناء دول الخليج – التي تحاول النشاط في خدمات ذات جودة عالية- وبعض الدول التي تم بالسياحة كثيرا ( المغرب، تونس، ومصر)؛ تملك أغلب الدول العربية قطاع ثالث ضعيف وغير منتج.

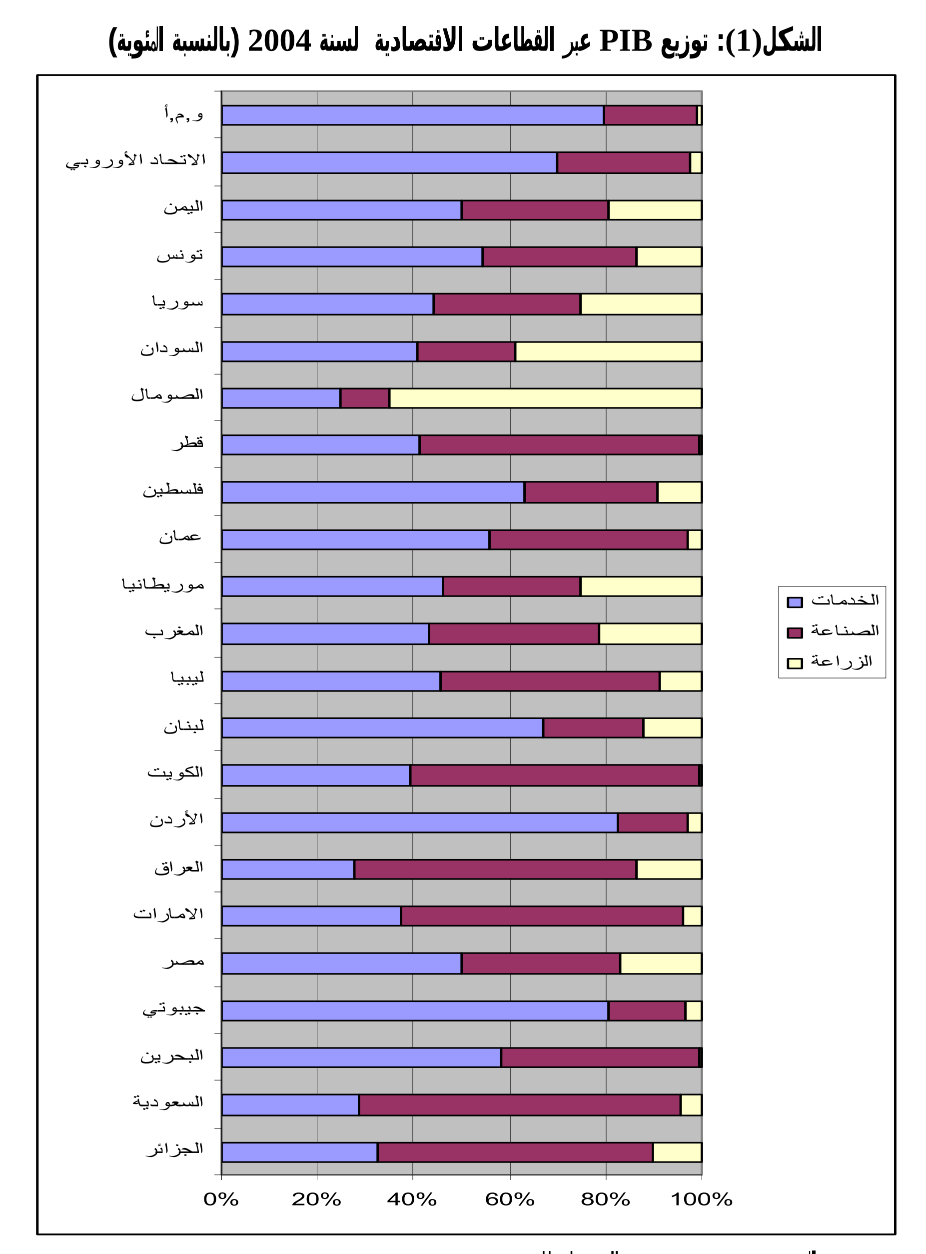
يبقى هذا القطاع يلعب دورا هاما ومتزايدا في النشاط الاقتصادي للدول العربية، حيث يبلغ إجمالي تجارة الخدمات (صادرات+واردات) نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

غير أن الخدمات لا تظهر بصورة تفصيلية في بيانات تجارة الخدمات في بنود ميزان المدفوعات بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية على الرغم من أهميتها.

تمثل محصلات صادرات الخدمات لمصر أعلى حصة بلغت 65%، وذلك راجع لجزء كبير إلى متحصلات رسوم المرور عبر قناة السويس والسياحة. كما تبلغ صادرات الخدمات للأردن نحونصف إجمالي صادرا ا، وتأتي سوريا بنسبة 42%، ثم تونس 33%، والمغرب 27%.

أما فيما يخص واردات الدول العربية من الخدمات، فتعتبر كل من السعودية والكويت والأردن والجزائر من أهم المستوردين للخدمات حيث تتراوح النسبة فيها بين 34% و41%. [(9)]

**الشكل(1): توزيع PIB عبر القطاعات الاقتصادية لسنة 2004 (بالنسبة المئوية)**




**المصدر:** مستخرج من الجدول للمرجع. KHELADI. M ; opcit, p53.

## ثالثا: سياسات التجارة للدول العربية

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصاديات الدول العربية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمرا ضروريا من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل.واستنادا لهيكلة الصادرات ومدى تأثير ذلك على السياسات المحلية والأداء الاقتصادي، تنقسم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات: [(10)]

- **مجموعة الدول المصدرة للبترول**: تشمل كل من الجزائر، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، ليبيا، والإمارات. تحصل هذه البلدان على 80% أوأكثر من حصيلة صادراتها من صادرات النفط، وتنويع صادراتها عادة موجها نحوالصناعات البتروكيماوية أوالصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- **مجموعة الدول متنوعة الصادرات:** تشمل كل من مصر، الأردن، المغرب، سوريا وتونس. لديها قاعدة إنتاجية أوسع وهيكل تصديري يزيد عن البلدان المصدرة للنفط، وتشمل هذه الصادرات: القطن، الفواكه الطازجة والمعلبة، الخضر، الأسمدة، المنسوجات والملابس...
- **مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الأولية:** أي تعتمد في صادراتها على سلعة أوسلعتين، وتشمل هذه المجموعة كل من موريتانيا، الصومال، والسودان. تتمثل أهم صادرات هذه الدول على التوالي في الحديد والأسماك، الموز والماشية، والقطن.

1- **السياسة التجارية للدول العربية:** هناك فروق كبيرة بين البلدان العربية فيما يتعلق بسياساتها التجارية – وباستثناء الجزائر وليبيا- فإن معظم الدول المصدرة للبترول في المجموعة تتمتع بنظم مفتوحة للتجارة والمدفوعات ( وهي الدول التي تكون "مجلس التعاون الخليجي"). أما بالنسبة للدول العربية الأخرى فتفاوتت درجات الحماية لمختلف قطاعاتها سواء كان ذلك عن طريق دعم بعض الصناعات والزراعة أوعن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة بالإضافة إلى قيود كمية ونقدية... .

يدل مؤشر الانفتاح (جدول3) أن العالم العربي أكثر تبعية للخارج وأكثر تأثرا بالأزمات الخارجية مقارنة بالاتحاد الأوروبي وبعيدا كل البعد عن الولايات المتحدة الأمريكية.

**جدول (3): مؤشر الانفتاح(*) للدول العربية لسنة 2004**

| الدول | مؤشر الانفتاح | الدول | مؤشر الانفتاح | الدول | مؤشر الانفتاح |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 24.18 | الكويت | 80.29 | سودان | 9.04 |
| السعودية | 48.09 | لبنان | 26.29 | سوريا | 19.18 |
| البحرين | 108.18 | ليبيا | 69.03 | تونس | 31.43 |
| جيبوتي | 32.47 | موريطانيا | 25.33 | اليمن | 50.47 |
| مصر | 10.23 | عمان | 53.16 | المغرب | 19.78 |
| الامارات | 180.83 | فلسطين | 276.9 | العالم العربي | 38.13 |
| العراق | 22.27 | قطر | 108.5 | UE | 30.23 |
| الأردن | 29.33 | الصومال | 9.20 | و.م.الامريكية | 19.32 |

**المصدر: KHELADI .M ;opcit ;p60**

***دول مجلس التعاون الخليجي:** (11) :يعد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي اقتصادا منكشفا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

درجة انفتاح دول ا لمس على العالم الخارجي عالية جدا مقارنة مع باقي الدول العربية – كما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه- وحتى مع الدول الصناعية؛ الأمر الذي يعني انخفاض العوائق التجارية من رسوم جمركية وغيرها. إلا أنه لابد من ملاحظة أن ذلك لا يعني قدرة منتجات هذه الدول غير النفطية النفاذ للأسواق العالمية، فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من صادرا ا (لا تتجاوز 10%) ، فهي تعاني من ضعف في قدر ا التنافسية لارتفاع تكلفتها ولقلة تجربتها التسويقية وغير ذلك من الأسباب.

وبمراجعة نظام الحماية التجاري الحالي المرتبط بالرسوم الجمركية في دول ا لمس، فإنه لا يوجد ما يتعارض بين رسوم الحماية والاتفاقيات الخاصة لكل من دول ا لمس التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة. (12)

توضح منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (لسنة 2000) في دراسة حول هذا الموضوع بأنه لا يوجد حاليا سلع تحت الحماية في كل من دولة الإمارات وعمان والكويت، في حين تقوم دولة قطر بفرض رسوم مقدارها 20% كإجراء لحماية قضبان حديد التسليح العادي، وتقوم البحرين بحماية 10 منتجات (مثل قضبان ومقاطع الألمنيوم، الإسفنج، وزيوت

نباتية) وذلك بفرض رسوم حماية مقدارها 20%، كما تفرض السعودية رسوما مماثلة لحماية 439 منتوج.
وتؤكد الورقة ذا ا بأن دول ا لس لا تمارس التقييد الكمي للواردات في الوقت الحالي.

**جدول (4): التعريفة الجمركية لدول ا لس (بالنسبة المئوية)**

| **الدولة** | **قبل1984** | **1984** | **1985** | **1988** | **1994** | **1999** | **2000** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | 1 | 2 | 2 | 2 | 4 | 4 | 4 |
| البحرين | 10-5 | 10-5 | 10-5 | 10-5 | 20-10-5 | 20-10-5 | 20-10-5 |
| السعودية | 3 | 4 | 7 | 20-12-7 | 20-12-7 | 20-12-7 | 20-12-7 |
| عمان | 2 | 4 | 4 | 5 | 5 | 20-15-5 | 5 |
| قطر | 25 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| الكويت | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |

**المصدر**: أحمد بن سلمان بن عبيد، "اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"

فيما يتعلق بإجراءات الحماية من خلال دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أقر هذا ا لس الأعلى في عام 1988 نظاما موحدا لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول ا لس.

***دول اتحاد المغرب العربي:** عند إبرام معاهدة مراكش في فيفري 1988 التي تم بموجبها إنشاء اتحاد المغرب العربي، كانت السياسات التجارية للدول الأعضاء تتسم بتباين كبير، ويمكن أن نصنف دول الاتحاد إلى نوعين: [13]
-الدول التي طبقت سياسة تجارية ليبرالية: تونس والمغرب.
-الدول التي اتبعت سياسة احتكار من طرف الدولة: ليبيا والجزائر.
أما موريتانيا فتشكل حالة منفردة نظرا لوضعها كدولة أقل نموا، ونظرا لكون الدولة تشجع المبادرة الخاصة مع العلم أ ا تزاول في نفس الوقت مراقبة صارمة على توزيع حصص العملة الصعبة بين المستوردين.
تتسم التجارة الخارجية في **المغرب** بتحرير المبادلات التجارية مع الخارج، وقد شرع في ج هذه السياسة عندما وضع المغرب برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983، برفع جميع القيود على

التجارة الخارجية حيث لم تعد تشكل نسبة المواد الخاضعة للرقابة سوى 10% من مجموع الواردات المغربية.
أما فيما يخص الصادرات، فهي لا تخضع لأي قيود جمركية أوغير جمركية وتستفيد من تشجيعات وحوافز من أجل إنعاشها.
في مجال السياسة الجمركية فقد تم إدخال تعديلات جد هامة على التعريفة الجمركية المغربية، إذ تم تخفيض الحد الأقصى للحقوق الجمركية من 400% سنة1982 إلى 45% سنة 1986.
كما تم التقليل التدريجي لاستعمال القيود الكمية قبل إلغائها ائيا، وانخفضت تراخيص الاستيراد من 75% سنة 1983 إلى 10% سنة 1994، بالإضافة إلى التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء برنامج التعديل الهيكلي.[14] نشير إلى أن المغرب هوعضوفي المنظمة العالمية للتجارة منذ 1995.
فيما يخص **الجزائر**، عرفت التجارة الخارجية سياسة تقييد ورقابة إلى غاية اية ثمانينات ق20 (أين تم استعمال مختلف العوائق الجمركية وغير الجمركية)، وأين كانت الرسوم الجمركية أعلى مستوى من باقي دول الاتحاد.
إلا أنه تم انتهاج تحرير تدريجي للتجارة الخارجية منذ 1994 تحت برنامج التعديل الهيكلي هي الأخرى الذي نص عليه صندوق النقد الدولي، تم على إثره تحرير الواردات من القيود الكمية وتراخيص الاستيراد وكل الإجراءات المتعلقة بالاستيراد، كما تم إعادة هيكلة الرسوم الجمركية بما يناسب مستويات الدول ا اروة حيث تم تخفيض حدها الأقصى إلى 50%.[15]
كما أن الجزائر حاليا في إطار التفاوض للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
بالنسبة **لتونس**، فهذه الأخيرة وضعت سنة 1986 مخططا يقضي بتحرير تجار ا الخارجية بإلغاء القيود الكمية على توريد مجموعة كبيرة من المواد المصنعة ومواد التجهيز وعلى قسم من مواد الاستهلاك. وبخصوص السياسة الجمركية لتونس فإن أعلى مستوى لا يتعدى 43% .وتونس هي الأخرى مثل المغرب عضوة في المنظمة العالمية للتجارة منذ 1995.
تعتبر الرسوم الجمركية في **ليبيا** أقل انخفاضا من باقي دول الاتحاد، وقد اتخذت ليبيا قرارا انفراديا بإعفاء جميع المنتجات العربية من الحقوق الجمركية. تعد ليبيا هي الدولة الوحيدة من الاتحاد التي لا تربطها علاقة تجارية مع الاتحاد الأوروبي، وتبقى عضو مراقب في المنظمة العالمية للتجارة.
أما **موريتانيا** كو ا تعد من الدول الأقل نموا في العالم، فهي تحظى بامتيازات تفضيلية في إطار اتفاقية "لومي" التي تربط ا موعة الأوروبية ببعض الدول الإفريقية والمحيط الهادي والكاريبي.

تطبق موريتانيا رسوم جمركية تتراوح نسبتها بين 5 و78% - ما عدا السيارات التي تخضع لرسم 175%.

2- **الحواجز الجمركية وغير الجمركية** في **الدول العربية:** يمكن تصنيف الدول العربية إلى دول ذات تعريفة جمركية منخفضة على الواردات – وهي دول مجلس التعاون الخليجي- ودول ذات تعريفة عالية – وهي غالبية الدول العربية الأخرى-.
حدث انخفاض حاد في معدلات الرسوم الجمركية المرجحة على الواردات لكل من الأردن وتونس ومصر والمغرب سنة 1990، نتيجة التغيرات في أنظمة التعريفة الجمركية في إطار التصحيح الاقتصادي الذي طبقته هذه الدول.
فيما يخص الحواجز غير الجمركية والتي تشمل: السلع المحظورة، احتكار الحكومة للواردات، التدابير النقدية والمالية، تراخيص الاستيراد والحصص...،[16] فسنتطرق إلى بعض هذه الحواجز التي استعملت في الدول العربية فيما يلي:

***تراخيص الاستيراد والحصص**: طبقت تراخيص الاستيراد تقريبا على جميع الواردات في عشرة دول عربية (الأردن، الجزائر، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، ليبيا، موريتانيا، واليمن)؛ واشترط الحصول على تراخيص الاستيراد وفقا لقوائم سلعية تحددها السلطات المعنية في ثمانية دول عربية ( البحرين، تونس، السعودية، قطر، الكويت، لبنان، مصر، والمغرب)؛ إلا أن اشتراط هذه التراخيص في السعودية وقطر والكويت كان بغرض الإحصاء وإعلان السلطات الجمركية وليس بغرض الحد من الاستيراد. نشير إلى أن هذه التراخيص لم تطلب في الإمارات.

***احتكار الحكومة للواردات**: تولت المؤسسات الحكومية – ولا تزال لغاية الآن في بعض الدول العربية- في العديد من الدول العربية احتكار استيراد السلع الأساسية التي تشمل المنتجات النفطية والخامات والمعادن والحبوب والمواد الزراعية. وتفاوتت درجة احتكار هذه المؤسسات لهذه الواردات بين 75% و95% في كل من الجزائر وسوريا والعراق وليبيا؛ وبين 25-70% في كل من الأردن وتونس والسودان والصومال ومصر وموريتانيا واليمن.

***التدابير النقدية**: يعد اشتراط إيداع مبالغ من أهم القيود النقدية التي مارسها عدد كبير من الدول العربية للحد من الواردات؛ توجد 12 دولة فرضت الإيداع المسبق للاستيراد (الأردن، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن)

وتراوح هذا الإيداع بين 10 و100% من قيمة السلع المستوردة، حتى أن في بعض الدول كان يشترط الإيداع أن يكون بالعملة الصعبة (مثلما كان هوالحال في السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، ولبنان).

**القيود شبه الجمركية:** بصفة عامة هي رسوم إضافية تفرض على الواردات عادة ولها أثر مماثل للتعريفة، لأ ا تستخدم لتقييد الطلب على الواردات وتشجيع إحلال الواردات. استعملت أغلبية الدول العربية هذا النوع من القيود؛ غير أن عدم شفافية هذه الرسوم وتعددها وقلة وضوح طرق احتسا ا والجهة الحكومية التي تديرها، جعل لهذه القيود تأثيرا يشوه أنماط التجارة بصورة مماثلة للقيود غير الجمركية الأخرى.

3- **التطورات** في **السياسة التجارية الخارجية للدول العربية:** بمشاركة الدول العربية الأعضاء [17] في المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك الدول العربية الأخرى التي هي بصدد الانضمام إلى المنظمة، يعني أن هذه الدول قامت بإصلاحات – أوهي في مسار الإصلاحات- في السياسات التجارية حتى تتماشى مع المستوى العالمي المطلوب؛ غير أن درجة إتباع هذه الإصلاحات فيما يخص السرعة والفعالية يتعلق بالإرادة السياسية عند بعض الدول، وبمدى توفر الإمكانيات عند دول الأخرى.

على صعيد السياسة التجارية للدول العربية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين – سوف نرى ذلك لاحقا- وفي إطار مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الدول العربية، وقعت كل من الأردن (سنة 2001) والمغرب (سنة 2004) اتفاقية تجارة حرة معها؛ كما قامت البحرين من جانبها بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة معها في سبتمبر 2004. بالإضافة إلى تطورات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. [18]

4- **التطورات** في **السياسات التجارية البينية العربية:** أصبحت السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء (باستثناء الجزائر، جيبوتي، الصومال، وموريتانيا) لا تخضع لأي رسوم جمركية وذلك مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع سنة 2005، مما قد يعطى قوة دفع تساهم في زيادة حجم التجارة العربية البينية.

وفي إطار استكمال آليات إدارة هذه المنطقة، تم إنشاء آلية لفض المنازعات، ويجري العمل حاليا على الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية وتخفيض القيود غير الجمركية؛ كما يجري العمل على توحيد السياسات الجمركية في إطار مشروع إقامة اتحاد جمركي عربي بحلول عام 2010 مما قد يوفر الأرضية الصلبة لتعزيز التبادل التجاري العربي.

وعلى صعيد الدول العربية التي وقعت كل منها على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، قامت مصر والمغرب وتونس والأردن بالتوقيع على "اتفاقية أغادير" في فيفري 2004، ويهدف هذا الاتفاق إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها تمكنها من الاستفادة من قواعد المنشأ التراكمي المعمول ا في منطقة الاتحاد الأوروبي.

## رابعا: التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية

أدت زيادة الإنتاج العالمي بنسبة 2.5% إلى الدفع بالمبادلات التجارية العالمية بنسبة 4.5% حسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للتجارة الصادر في أفريل 2004، ويمكن تفسير هذه الزيادة بالتحسن الاقتصادي الملحوظ في أمريكا وآسيا. نشير إلى أن الاقتصاديات الأسيوية والانتقالية سجلت أفضل النتائج سنة 2003 حيث زادت تجار ا بنسبة 10 % و12 % على التوالي؛ أما في الصين فقد زادت المبادلات التجارية بما يفوق عن 35 % بفضل المعدات المكتبية ومعدات الاتصالات اللاسلكية. (18) كما شهدت الدول النامية سنة 2004 زيادة حصتها في المبادلات العالمية للسلع لتصل إلى 31 % وحققت بذلك أعلى مستوى لها منذ 1950، حسب الإحصائيات المنشورة من طرف المنظمة العالمية للتجارة لأفريل 2005 (19) **فما هي يا ترى حصة الدول العربية من التجارة العالمية ؟** اعتمدنا في دراستنا هذه على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005.

1- **قيمة التجارة الخارجية العربية الإجمالية:** نمت قيمة التجارة العربية الإجمالية بمعدل مرتفع عام 2004 - فاق نسب النموالسنوية المسجلة منذ عام 2001- نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الناتجة أساسا من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الذي بدأ منذ منتصف 2004 ،وزيادة الدول العربية الكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتزايد. فزادت الصادرات مقارنة بسنة 2003 بـ 30.4 % ، كما أ ا تجاوزت حتى نسبة نموالصادرات العالمية التي بلغت 21.3 % وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 4.1 %سنة 2003 إلى 4.4% سنة 2004.

مقابل ذلك ارتفعت أيضا الواردات العربية بمعدلات عالية في نفس السنة، ويرجع ذلك إلى جانب كبير إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى، قدر هذا الارتفاع بنسبة 24.7 %. ولم يسفر النمو الكبير في الواردات العالمية الذي وصل إلى 22.1 % عن تغيير يذكر في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية.

**جدول (5): تطور التجارة الخارجية العربية الإجمالية 2000-2004**
**(القيمة بملايير الدولارات)**

| السنة | القيمة ونسبة النمو | الصادرات العربية(1) | الواردات العربية(2) | الصادرات العالمية(3) | الواردات العالمية(4) | (3)/(1) % | (4)/(2) % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | القيمة | 259.7 | 149.7 | 6385.0 | 6595.6 | 4.1 | 2.3 |
| | نسبة النمو | 47.9 | 6.4 | 12.7 | 13.3 | | |
| 2001 | القيمة | 236.7 | 161.0 | 6140.4 | 6392.3 | 3.9 | 2.5 |
| | نسبة النمو | 8.8- | 7.6 | 3.8- | 3.1- | | |
| 2002 | القيمة | 245.0 | 171.5 | 6427.7 | 6640.3 | 3.8 | 2.9 |
| | نسبة النمو | 3.5 | 6.5 | 4.7 | 3.9 | | |
| 2003 | القيمة | 304.0 | 194.9 | 7498.8 | 7757.8 | 4.1 | 2.5 |
| | نسبة النمو | 24.1 | 13.6 | 16.7 | 16.8 | | |
| 2004 | القيمة | 396.5 | 243.1 | 9099.3 | 9470.0 | 4.4 | 2.6 |
| | نسبة النمو | 30.4 | 24.7 | 21.3 | 22.1 | | |

**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005**

وعلى صعيد التجارة الخارجية للدول العربية فرادى، سجلت الدول العربية المصدرة للبترول أعلى نسب الزيادة في الصادرات، حيث عرفت صادرات العراق أكبر نمو بـ 82% (خاصة بعدما رفعت العقوبات الدولية عنه)، وحل بعده السودان بنسبة 48.6% ( التي عرفت صادراتها من النفط نموا منذ 1999، ومن المرجح أن ترتفع خلال السنوات القادمة بفضل الاستغلال المتوقع لآبار جديدة) [20]، تليها كل من ليبيا والكويت ومصر والسعودية وقطر والجزائر بالنسب التالية 41.7 %، 39 %، 36.5%، 35.1 %، 33.8 %،و31.7 % على الترتيب. فيما يخص الدول العربية المتبقية عرفت هي الأخرى نموا في صادراتها، باستثناء سوريا التي تراجعت قيمة صادراتها بنسبة 10.9 % نتيجة لانخفاض حجم وقيمة الصادرات النفطية.

وفي جانب الواردات، سجلت كل الدول العربية زيادة في قيمة وارداتها بنسب متفاوتة؛ وترجع أسباب هذا النمو إلى عاملين أساسيين: أولها استمرار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات، وثانيهما كذلك شهدت الدول العربية نموا اقتصاديا خلال سنة 2004 وما يتطلبه الأمر من زيادة استيراد مستلزمات النمو.

سجل العراق أعلى نسبة نموفي قيمة الواردات بلغت 81.6 % (نتيجة لرفع العقوبات الدولية عنه كما ذكرناه سابقا)، وتبعه الأردن الذي ارتفعت وارداته بنسبة 42.4 % (نتيجة لارتفاع قيمة واردات النفط ومشتقاته وكذلك الواردات من الآلات ومعدات النقل)؛ يليه كل من السودان ومصر وقطر وسوريا بالنسب التالية على التوالي 41.4 %، 40.1 %، 39.8 % و32 % ؛ ثم لبنان وعمان بنسبة 31.1 % . أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد تراوحت الزيادة في قيمة الواردات بين 25.5 % بالنسبة للجزائر و1.8 % بالنسبة لليمن.

2- **اتجاهات التجارة الخارجية العربية:** أفضت التطورات في السوق النفطية وتحسن أداء الاقتصاديات في الدول المتقدمة والدول النامية إلى زيادة قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين وبدرجات متفاوتة. فالبنسبة لاتجاه الصادرات ومصدر الواردات العربية فقد سجلت قيمة الصادرات والواردات العربية إلى ومن آسيا ارتفاعا ملحوظا وأعلى معدلات الزيادة (خاصة التعامل مع الصين)، وبذلك حصل تغير في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين. فيما يخص اتجاه الصادرات، تراجعت حصة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي – الشريك التجاري الأول للدول العربية- من 36.8 % سنة 2003 إلى 32.2 % سنة 2004. كما انخفضت حصة الصادرات العربية نحواليابان – الشريك التجاري الثاني- من 14% إلى 13%، وتراجعت حصة الصادرات العربية إلى و.م.أ بنسبة طفيفة من 12.1 إلى 11.7 %. وفي المقابل ارتفعت حصة الصادرات العربية البينية قليلا (من 8.4 إلى 8.7% )، بينما ارتفعت حصة الصادرات العربية نحوالصين من 4.5 إلى 5.2% .

أما فيما يخص مصدر الواردات، واصلت حصة الاتحاد الأوروبي تراجعها في الواردات العربية الإجمالية -وذلك منذ سنة 2001- (حيث بلغت 31.8 % سنة 2004 مقارنة بـ 38.1% سنة 2003)، كما انخفضت حصة الواردات العربية من السوق اليابانية من 6 إلى 5.3 % .بالمقابل واصلت حصة كل من الواردات العربية البينية والواردات العربية من الصين تقدمها (من 11.2 إلى 12.2% بالنسبة للواردات العربية البينية، ومن 6 إلى 7.4 % بالنسبة للواردات العربية من الصين).

3- **الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية:** تشير التقديرات الأولية للهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية حسب ا موعات الرئيسية للسلع إلى أن مجموعة الوقود المعدني مازالت تستأثر بالنصيب الأكبر من الصادرات العربية، على الرغم من تراجع طفيف في حصتها مقارنة بالسنوات السابقة لسنة 2004. وقد حلت في المرتبة الثانية مجموعة المصنوعات التي شهدت ارتفاعا ملموسا - وذلك راجع ربما إلى جهود التصنيع والتنمية في الدول العربية- (انتقلت من 16.5 % سنة 2003 إلى 17 % سنة 2004). أما حصة

صادرات ا موعة السلعية الرئيسية الأخرى فقد تراجعت بدرجات متفاوتة وتشمل هذه ا موعة (الآلات ومعدات النقل، المنتجات الكيماوية، الأغذية والمشروبات، والمواد الخام).
أما فيما يخص الهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، حافظت مجموعة الآلات ومعدات النقل سنة 2004 على نفس حصتها (37.3 %)، فيما شهدت الواردات العربية من المصنوعات زيادة طفيفة (من 25.7 إلى 25.8 %)؛ على عكس مجموعة الأغذية والمشروبات التي تراجعت حصتها بشكل ملموس (من 13.5 إلى 11.6 % ) وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجات الكيماوية. بالمقابل ارتفعت حصة واردات الوقود المعدني نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

## خامسا: التجارة العربية البينية

اكتسب موضوع التبادل التجاري بين الدول العربية أهمية متزايدة، لكونه أحد المداخل الرئيسية التي تبنتها هذه الدول لتحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادي فيما بينها، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بما فيها التجارة وحرية انسيا ا بين الدول العربية، وكان ذلك من المحاور الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك سواء في إطار الجامعة العربية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والتجارة الجماعية أوخارج الجامعة من خلال ا الس الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1- **أداء التجارة البينية:** تشير التقديرات إلى أن قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات + الواردات) قفزت من 47.3 مليار دولار سنة 2003 إلى 64.5 مليار دولار سنة 2004 ( أي ما يعادل نسبة نموتقدر بـ 36.3 % )؛ حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية بنسبة 36.1 % (34.7 مليار دولار سنة 2004) وقيمة الواردات العربية البينية بـ 36.6 % (29.8 مليار دولار سنة 2004). وبذلك عرفت نسبة كل من الصادرات والواردات العربية البينية من إجمالي الصادرات والواردات العربية ارتفاعا كما هوموضح في الجدول التالي:

**الجدول (6): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية**
**من سنة 2000 إلى سنة 2004 (بالنسبة المئوية)**

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية | 6.2 | 7.3 | 8.5 | 8.4 | 8.7 |
| نسبة الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية | 10.5 | 10.6 | 11.8 | 11.2 | 12.2 |

**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005**

فيما يتعلق بأداء الدول فرادى، فقد سجلت أغلب الدول العربية زيادة في صادرا ا البينية – باستثناء اليمن والبحرين-، أين حلت قطر في المرتبة الأولى (67%)؛ وجاءت بعدها كل من الإمارات ولبنان والسعودية والسودان بالنسب التالية على الترتيب 53.1 %، 45.1 %، 44.3% ، و41.7%. وقد نمت الصادرات البينية لكل من موريتانيا والجزائر والأردن والعراق وجيبوتي بين 30 و40 %، فيما تراوحت نسبة النمو لمعظم صادرات الدول العربية الأخرى بين 28.2 % في الكويت و2.9 % في ليبيا. نشير إلى أن ارتفاع سعر البترول هوالذي كان السبب الرئيسي في زيادة قيمة الصادرات العربية البينية.

فيما يخص جانب أداء الواردات البينية دائما لسنة 2004، فقد حققت معظم الدول العربية زيادة في واردا ا البينية (ما عدا السودان واليمن) أين سجلت العراق أكبر نموا (بلغ 101 % ) - لنفس الأسباب المذكورة سابقا- ثم تلتها عمان بنسبة نمو89.6%، لتأتي بعدها كل من ليبيا وسوريا والأردن (62.7 %، 60.7 %، 58.3 % ).وباقي الواردات البينية للدول العربية الأخرى تراوحت نسب نموها بين 47 % في قطر و 4.6% في تونس.

تبقى حصة السعودية تساهم بأكبر حصة في الصادرات العربية البنية وتليها الإمارات (14.7 مليار دولار، 4.2 مليار دولار على التوالي سنة 2004)؛ ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية الأخرى التي تجاوزت قيمة صادرا ا البينية حاجز المليار دولار سنة 2004 هي سوريا وعمان ومصر والأردن والكويت.( انظر الملحق -2-)

وعلى صعيد حصص الدول العربية في الواردات البينية، فقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مستورد (بـ 3.8 مليار دولار سنة 2004)، وتلتها في المرتبة الثانية السعودية (بـ 3.78 مليار دولار) ثم عمان والأردن ( 3.6 و2.5 مليار دولار على التوالي).وقد تجاوزت

الواردات البينية لتسع دول أخرى مقدار مليار دولار وهي: العراق والكويت والمغرب ومصر واليمن ولبنان وقطر وسوريا والسودان ( انظر الملحق-2-).

2- **اتجاهات التجارة البينية العربية:** تتصف التجارة البينية العربية بالتركز في عدد قليل من الشركاء التجاريين، اذ أن التبادل التجاري البيني (سواء في جانب الصادرات أوالواردات) يتم في معظمه بين دول عربية متجاورة نتيجة لانخفاض تكلفة النقل ولسهولة التسويق.

والجدول الموالي يلخص أهم الشركاء التجاريين العرب فيما بينهم:

**الجدول (7) : أهم اتجاهات الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية**

(بالنسبة المئوية) **لسنة 2004**

| الدول | اتجاه الصادرات | مصدر الواردات | الدول | اتجاه الصادرات | مصدر الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | السعودية(14.9)<br>سوريا(10.2) | السعودية(64.9) | العراق | الأردن(78)<br>سوريا(18.3) | الأردن(37.3)<br>سوريا(29.6) |
| الإمارات | عمان (39.1) | السعودية(33.9)<br>عمان(26.8) | عمان | الامارات(61.8) | الامارات(77.6) |
| البحرين | السعودية(59.5)<br>الامارات(13) | السعودية(54.6)<br>الامارات(27.2) | قطر | الامارات(54.7)<br>السعودية(19.6) | السعودية(47.4)<br>الامارات(31.5) |
| تونس | ليبيا(53.1)<br>الجزائر(16.6)<br>مغرب(11.3) | ليبيا(50.8)<br>السعودية(13.6) | الكويت | السعودية(25.5)<br>العراق(22.5)<br>الامارات(18.6) | السعودية(46.4)<br>الامارات(31.5) |
| الجزائر | مصر(49.2)<br>المغرب(24.5)<br>تونس(17) | مصر(24.3)<br>تونس(16.1)<br>الامارات(12.5) | لبنان | سوريا(15.7)<br>الامارات(14.6)<br>السعودية(12.2) | السعودية(30.8)<br>سوريا(17.8)<br>الامارات(11.2) |
| جيبوتي | الصومال(71.6)<br>اليمن(25.3) | السعودية(79.6) | ليبيا | تونس(68.9)<br>مصر(15.3) | تونس(55.3)<br>مصر(20.5) |
| السعودية | الامارات(22.2)<br>البحرين(20.9)<br>الأردن(12.4) | الامارات(31.5)<br>البحرين(11.9)<br>مصر(11.2) | مصر | السعودية(15.5)<br>لبنان(14.3)<br>سوريا(13.8) | الجزائر(34.9)<br>السعودية(32.4) |
| السودان | السعودية(38.2)<br>مصر(25.2)<br>الامارات(21) | السعودية(44.9)<br>الامارات(22.8)<br>مصر(19.9) | المغرب | تونس(19)<br>السعودية(17.9)<br>الجزائر(12.7) | السعودية(61)<br>الجزائر(10.3) |
| سوريا | العراق(32.1)<br>السعودية(22.1)<br>لبنان(12.4) | السعودية(28.3)<br>مصر(17.2)<br>الامارات(13.9) | موريطانيا | الجزائر(40.9)<br>مصر(24.2)<br>تونس(10.6) | المغرب(42.5)<br>الجزائر(27.4) |
| الصومال | الامارات(46.5)<br>اليمن(30.5) | جيبوتي(75.1)<br>الامارات(12.5) | اليمن | الامارات(30.4)<br>السعودية(27.5)<br>الكويت(20) | الامارات(42.3)<br>السعودية(22.7)<br>الكويت(17.6) |

**المصدر:** من إعداد الباحثة –اعتمادا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005

نشير إلى أن واردات العديد من الدول العربية من السعودية تشكل نسبة كبيرة من واردا ا البينية.

3- **الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية:** [21] :تبين الإحصائيات المتاحة للهيكل السلعي للتجارة البينية لسنة 2004 أن ترتيب فئات السلع الرئيسة لم يتغير على الرغم من حصول تغيرات في حصصها، فسواء من جانب الصادرات أو الواردات كان ترتيب السلع على النحو التالي:

**الجدول (8): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية**

| | **النسبة من إجمالي الصادرات البينية** | **النسبة من إجمالي الواردات البينية** |
|---|---|---|
| المواد الخام والوقود | 54.8 | 49.1 |
| الأغذية والمشروبات | 17.8 | 17.8 |
| المواد الكيماوية | 14.6 | 15.8 |
| المصنوعات | 7.8 | 10.9 |
| الآلات ومعدات النقل | 5.0 | 6.4 |

**المصدر:** نفس المرجع السابق

4- **معوقات التجارة العربية البينية:** كما ذكرناه في بادئ البحث وكما تبين من خلال الدراسة المقدمة حول التجارة العربية البينية، يتجلى لنا واضحا أن نسبتها جد منخفضة (حيث يتراوح متوسط الصادرات العربية البينية بـ 8 %، أما متوسط الواردات العربية البينية فهو يقارب 11.3 % من إجمالي الصادرات والواردات العربية الإجمالية)، ويعود ذلك إلى عدة عوامل –معروفة- : [21]

- وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل في الحواجز الجمركية، ووجود القوائم السلبية والاستثناءات في اتفاقيات تحرير المبادلات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية؛ بالإضافة للحواجز السياسية والا اعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.
- قلة السلع المنتجة، والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أ ا منافسة لبعضها البعض) وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي أفقد ا الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلا ا في الخارج، وحتى الصناعات

التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقا ا.

دون أن ننسى أن مشكلة الدول العربية هي مشكة بنيوية متعلقة بضعف وتخلف القطاعات الإنتاجية، ولذلك فمبدأ تحرير التجارة بينها لا يعني لها الكثير لأ ا تصدر منتوجات متماثلة – ولوأن ذلك قد يكون محفزا لزيادة التبادل بين الدول العربية نظرا لتماثل الأذواق وبعض العادات والتقاليد بين العرب-، فنرى أن العلاقات غير العربية تفوق بكثير العلاقات العربية.

**خاتمة:**

يمكن القول أن الدول العربية – باستثناء السعودية في سوق النفط- تعتبر دول مهمشة في النشاط التجاري العالمي (بمعنى أن اختفاء أحد الدول العربية لن يؤثر على المسار التجاري في العالم)؛ رغم المحاولات الطويلة للاندماج في ظل تكامل اقتصادي عربي – باستثناء منطقة التجارة الحرة العربية لسنة 2001- ومع ظهور بالموازاة اتحادات ثنائية (كمصر وسوريا سنة 1958، الاتحاد العربي بين العراق والأردن في نفس السنة) وتكتلات إقليمية (مثل مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 والذي قطع مسارا معتبرا وشهد نتائج لا تقارن بنتائج اتحاد المغرب العربي). من خلال دراستنا هذه ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات التي نراها كحل أوسبيل قد يمكن الدول العربية من تحسين أدائها:

- تملك الدول العربية ثروات أرضية متعددة وزراعة متنوعة إضافة إلى يد عاملة نشيطة، ولكن يبدو أن هناك سوء استغلال لهذه الموارد وذلك يعتبر فرصة ضائعة لتنويع النشاط الاقتصادي. فاستنادا إلى نظرية هيكشر-أولين في التجارة الدولية حول وفرة عوامل الإنتاج أو نظرية هيكشر-أولين-ساموبلسن في تعادل أسعار عوامل الإنتاج، على الدول العربية أن تحدد الصناعات/القطاعات القادرة على الإنتاج بكفاءة عالية وأن تدعمها (تدعيما مناسبا ومؤقتا – باستثناء الزراعة التي تحتاج إلى تدعيم متواصل باعتبارها قطاع حساس وله علاقة بقضية الأمن الغذائي-) لجعلها قادرة على المنافسة الخارجية، مع تشجيع نشاط القطاع الخاص في هذه ا الات.
- جلب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي تعجز الدول العربية النشاط فيها (نظرا لقلة الأموال –ليس في دول مثال دول الخليج- والخبرة الكافية والتكنولوجيا...)لتوفير منتوجات متنوعة محليا (أي إحلال الواردات بمساهمة الاستثمار الأجنبي).

- محاولة استثمار الأموال العربية فيما بينها (بتوفير مناخ الاستثمار الملائم) والقيام بمشاريع مشتركة (خاصة الضخمة منها) بين الدول العربية التي تنتج سلع متماثلة، للاستفادة من وفورات الحجم.

وفي آخر القول أشير إلى أن موضوع التجارة الخارجية العربية – سواءا الإجمالية أوالبينية أوعلى فرادى- يبقى محل دراسات كثيرة، خاصة في ظل موجة التحرر التجاري العالمي وظهور المبادلات التجارية ما بين الكتل الاقتصادية، وانضمام الكثير من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ومدى تأثير ذلك على اقتصاد الدول العربية. فكان بودي معالجة هذا الموضوع بالتطرق إلى جوانب أخرى، تترك لبحوث مقبلة، حول "المكاسب المحتملة من تحرير التجارة العربية البينية" و"تجارة الخدمات في الدول العربية".

## الملاحق

**ملحق -1- أهم الزراعة والثروات الأرضية الأساسية في العالم العربي**

| الدول | المنتوجات الزراعية الأساسية | الثروات الأرضية الأساسية |
|---|---|---|
| الجزائر | القمح. الشعير. العنب. الحمضيات. الخرفان | بترول. غازطبيعي. فحم. بوكسيت. كروميت. نحاس. ذهب. نيكل. ملح. خشب |
| السعودية | القمح. الشعير. الطماطم. البطيخ. التمور. الحمضيات. الخرفان | بترول. غاز طبيعي. ذهب. نحاس |
| البحرين | الفوكه. الدواجن. منتوجات حليبية. الصيد. بقوليات | بترول. غاز طبيعي. لؤلؤ |
| جيبوتي | فواكه. خرفان. المعز. الابل. الجلود. بقوليات | زيوت نباتية. طين. رخام. كالكير. جبس. بترول |
| مصر | القطن. الأرز. الذرة. الفول. الفواكه. الخرفان. بقوليات | بترول. غازطبيعي. ذهب. فوسفات. منغنيز. كالكير. جبس. رصاص. زنك |
| الإمارات | التمور. الدواجن. البيض. منتوجاتحليبية. بقوليات | بترول. غاز طبيعي |
| العراق | القمح. الأرز. التمور. القطن. الغنم. امعز. بقوليات | بترول. غاز طبيعي. فوسفات. سولفور |
| الأردن | القمح. الشعر. طماطم. بطيخ. زيتون. خرفان. معز | فوسفات. بوتاسيوم |
| الكويت | السمك | بترول. غاز طبيعي |
| لبنان | حمضيات. عنب. زيتون. تبغ. غنم. بقوليات | كالكير. ذهب. ملح. ماء |
| ليبيا | قمح. شعير. زيتون. تمور. خضر. كاكاو. صوجا. | بترول. غاز. جبس. |
| المغرب | شعير. قمح. خمور. خضر. زيتون. مواشي. | فوسفات. ذهب. منغنيز. زنك. ملح |
| موريطانيا | تمور. غنم. معز. قرون. sorgho.millet | ذهب. جبس. نحاس. فوسفات. الماس. ذهب. بترول |
| عمان | تمور. دواجن. منتوجات حليبية. البقر. بقوليات | بترول. نحاس. كروميت. جبس. غاز طبيعي. |
| فلسطين | زيتون. ليمون. بقر. منتوجات حليبية. بقوليات | غاز طبيعي |
| قطر | فواكه. خضر. دواجن. منتوجات حليبية. بقر. سمك | بترول. غاز. ذهب. ألومنيوم. جبس. بوكسيت. نحاس. |
| الصومال | غنم. معز. موز. قمح. كاكاو. أرز. قصب سكري. سمسم. سمك | أورانيوم. ذهب. ألومنيوم. جبس. بوكسيت. نحاس. ملح. غاز طبيعي |
| السودان | قطن. فول سوداني. قمح. قصب سكري | بترول. نحاس. كروميت. زنك. تنغستان. فضة. ذهب |
| سوريا | قمح. شعير. قطن. زيتون. بنجر سكري. بقر. خروف. دواجن. بيض. حليب | بترول. فوسفات. كروم. منغنيز. ذهب. ملح. رخام. جبس |
| تونس | زيتون. منتوجات حليبية. حمضيات. بنجر سكري. تمور. لوز. بقر. خضروات | بترول. فوسفات. ذهب. رصاص. زنك. ملح |
| اليمن | حبوب. فواكه. بن. قطن. منتوجات حليبية. مواشي. دواجن. سمك | بترول. ملح. رخام. ذهب. رصاص. نيكل. نحاس |

**المصدر: Kheladi,opcit, p 54et p57**

ملحق -2- قيمة الصادرات والواردات البينية العربية لسنة 2004 (مليون دولار)

| الدول | الصادرات | الواردات | الدول | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 1305.0 | 2491.0 | العراق | 464.3 | 1837.3 |
| الامارات | 6487.6 | 3796.3 | عمان | 1497.8 | 3593.9 |
| البحرين | 804.1 | 685.4 | قطر | 992.1 | 1205.0 |
| تونس | 678.3 | 862.4 | الكويت | 1068.3 | 1666.3 |
| الجزائر | 839.2 | 645.1 | لبنان | 925.3 | 1344.3 |
| جيبوتي | 222.9 | 244.7 | ليبيا | 540.9 | 715.6 |
| السعودية | 14.708.0 | 3780.0 | مصر | 1428.5 | 1536.0 |
| السودان | 430.0 | 1051.1 | المغرب | 321.4 | 1553.2 |
| سوريا | 1537.2 | 1110.7 | موريطانيا | 15.6 | 56.5 |
| الصومال | 91.7 | 168.5 | اليمن | 292.1 | 1398.4 |

**المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005**

## الهوامش

(1)- مصطفى حسين وآخرون،"أبعاد التنمية في الوطن العربي"، دار المستقبل، 1995، ص 09.

(2)- George T.Abed ; « Des espoires decus :Croissance et mondialisation, pourquoi la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord est à la traine » ; Revue Finance & Développement ; N° 1 ; Mars 2003 ; p12.

(3)- عبد الجابر يتيم وآخرون، "مستقبل التنمية في الوطن العربي"، دار البازوري العلمية، عمان، 1998، ص 53.

(4)- انظر في ذلك إلى رمزي زكي، "الاقتصاد العربي تحت الحصار"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 29.

(5)- يونس أحمد بطريق، "الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 240.

(6)- عبد الجابر يتيم وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

(7)- عبد العزيز عجيمة، "فصول في الاقتصاد العربي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 114.

(8)- لتفاصيل أكثر انظر:علي كساب ومحمد راتول، "التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في اطار التدافع الاقتصادي والشراكة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 00، 2004، ص 21-23.

(9)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 174.

(10)- سعيد النجار، "ندوة حول سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية"، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، أبوظبي، 1995، ص 74-75.
(11)- أحمد بن سليمان بن عبيد، "اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، مجلة جامعة دمشق، العدد 01، 2003، مصدر: www.arriyadh.com/economic/left/bar/research/2-doc_cvt.asp
(12)- الكويت في 1995/01/01، البحرين في 1995/01/01، قطر في 1996/01/13، الامارات في 1996/04/10، عمان في 2000/11/09.(ومؤخرا السعودية في أواخر 2005) انظر في ذلك: بن موسى كمال، "المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 401.
(13)- سعيد النجار، مرجع سابق، ص 164 وما بعدها.
(14)- Hocine Benissad ; « L'ajustement structurel : l'experience du Maghreb » ; OPU ; Alger ;1999 ;p 81.
(15)- كبير سمية، "التجارة الخارجية وتمويلها بعد الاصلاحات"، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 40.
(*)- يحسب مؤشر الانفتاح كالتالي:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$$

(16)- لتفاصيل أكثر انظر: سعيد النجار، مرجع سابق، الجدول ص 227-229.
(17)- بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة العربية للتجارة (حتى اية 2005)12 دولة: الأردن، الامارات، البحرين، تونس، جيبوتي، الكويت، عمان، قطر، مصر، المغرب، موريطانيا، والسعودية. أما الدول العربية التي تسعى للانضمام ولديها صفة مراقب هي: الجزائر، السودان، العراق، ليبيا، واليمن؛ ولم يتم البث في طلب سوريا للانضمام.
(18)- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005، مصدر الانترنيت: www.AMF.org.ae/arabic/storge/other/economic/…pdf
(19)- المركز الاسلامي لتنمية التجارة، "تقرير حول التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي"، طبعة 2004، ص 6.
(20)- OMC ; « Commerce mondiale 2004 , perspectives pour 2005 » ;communiqué de presse 2005, site internet :www.WTO.org/french/news-p/pres05-f/pr401_f.htm.
(21)- الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية (المغرب)، "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال افريقيا"، الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لافريقيا، مكتب اللجنة الاقتصادية لافريقيا في شمال افريقيا، 13-15 أفريل 2005.مصدر الانترنيت: www.UNECA-NA.org/arabe/un/documents.doc
(22) نظرا لصعوبة ايجاد احصائيات في تصنيف هيكل التجارة البينية، لا يمكن تقديم بيانات تفصيلية لكل دولة من التجارة البينية.
(23)- التقرير العربي الاستراتيجي، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، مصدر الانترنيت: www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/rar b38.htm